Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٧ ـ حذف المفعولين فى باب ظن بشرط وجود الدليل :

وهو مذهب سيبويه(١)، يقول السهيلى : «ولا يجوز حذف أحد المفعولين مع بقاء الآخر، لأن حكمهما حكم الابتداء والخبر، فإذا حذفت الجملة كُلُّها جاز، لأن حكمها حكم المفعول، والمفعول قد يجوزُ حذفُه، ولكن لابدّ من قرينة تدلّ على المراد، ففى قولهم : «من يسمع يخل» دليل يدل على المفعول وهو: يسمع(٢)» . وهذا المثل مما يستشهد به الأكثرون على جواز الحذف من غير دليل .

٨ ـ لايجوز الاقتصار على المفعول الأول لأعلم :

وقد أجاز هذا الأكثرون(٣) على الرغم من قول سيبويه : «ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة(٤)» . ويقول السهيلى : إن أصحابه قد تأولوا «لايجوز» بلا يحسن، ويرى أن كلام سيبويه محمولٌ على الظاهر، يقول : «لأنك لاتريد بقولك : أعلمت زيداً، أى : جعلته عالما على الاطلاق، هذا محال، إنما تريد : أعلمتُه بهذا الحديثُ. فلا بد إذاً من ذكر الحديثِ الذى أعلمتَه به(٥)» .

٩ ـ لايجوزُ حذف المفعول الأول لأعطى :

كذا نَسب إليه ابن هشام(٦)، ولم أجده فى مصادرى .

١٠ ـ حذف الجار :

عرفنا من قبل أنه لايُجيز حذف الجار مع بقاء أثره، وقد وردت أفعالٌ سُمِع معها

---

(١) أوضح المسالك ٢/٧٠.

(٢) الروض الأنف ١/١٣٩ .

(٣) أوضح المسالك ٢/٨٠.

(٤) الكتاب ١/١٩ .

(٥) النتائج ٣٥٠.

(٦) مغنى اللبيب : حذف المفعول.